

## منهج البزار في نقد الرجال من خلال مسنده البحر الزخار

محمد عمران شمس\*

مرسل فرمان\*\*

من المعلوم لدى المسلمين جميعاً أن السنة المشرفة هي مصدر دينهم بعد كتاب ربهم وهي مناط عزهم ولولاها ما راح مسلم ولا جاء.

وقد تكفلت ببيان القرآن وإبراز محتواه إلى الناس لأن الذي تحدث بما هو الذي جاء بالقرآن من عند الله وهو أدري به، وعليه فالسنة هي الأصل الثاني للشريعة ولما كانت السنة هذه الأهمية أمر النبي صلى الله عليه وسلم بحفظها وتبليغها على وجهها كما سمعت وهي عن الكذب في الأخبار عنه ومن هنا قام جماعة من الأئمة بحفظها في الصدور وتدوينها في السطور واعتبروا ذلك من أوجب الواجبات عليهم، فحرص العلماء على الوقوف على أحوال الرواة بالبحث عن مواليدهم وأسمائهم وثقتهم وعدلتهم وضبطهم ومن هنا نشأ علم الجرح والتعديل وهو علم حليل القدر من أجل العلوم التي نشأت بنشأة حفظ السنة وتدوينها بعيدة عن الخلل والزيغ. واستطاع العلماء بهذا العلم الوقوف على أحوال الرواة وميزوا بين الصحيح وغيره من الأخبار، ومن هؤلاء الجهابذة الإمام البزار فقد تكلم في الرواة في مسنده ولما لم يكن له مصنف خاص يجمع أقواله في مكان واحد، بل هي مشتتة في مسنده وكان يتكلم عن الرواة أثناء سرده لإسناد، ففي هذا البحث أبين منهجه في الرجال من خلال جمع أقواله في الرواة، ومرتبته في نقد الرواة ومتركبه بين أقرانه.

### ترجمة الإمام البزار:

اسمه ونسبه وكنيته: هو الإمام الحافظ أحمد بن عمرو بن عبدالحق بن خلاد بن عبد الله، أبو بكر العتكي مولاهم البصري نسبة إلى قبيلة "العتكي من الأزهر" المعروف بـ "البزار"، بالزاي وبعدها راء مهملة<sup>1</sup>. مولده: قال الحافظ الذهبي: "ولد سنة تيف عشرة ومائتين"<sup>2</sup>.

مؤلفاته: "المسند الكبير المثلل" ومطبوع باسم "البحر الزخار"، "كتاب الصلاة على النبي ﷺ"<sup>3</sup>، "كتاب الأشربة وتحريم المسكر"<sup>4</sup>، "المسند الصغير حدث به بأصبهان"<sup>5</sup>.

أقوال أهل العلم فيه (جرحاً وتعديلاً):

وذلك على ضربين:

من وثقه: وثقه أبو الشيخ الأصبهاني (تلميذه) وأبو يوسف يعقوب بن المبارك، والخطيب البغدادي والسمعاني وابن القطان الفاسي والذهبي وابن يونس، بكلمات عالية في التوثيق وتكرار صفة التوثيق بل أعلى منها فمثلاً قال أبو يوسف يعقوب بن المبارك: "ما رأيت أنبل من البزار ولا أحفظ". وقال السمعي: "كان حافظاً من أهل البصرة... وكان ثقة". وقال الذهبي: "الشيخ الإمام الحافظ الكبير". وقال أيضاً: "الحافظ العلامة". وقال ابن يونس: "حافظ للحديث"<sup>6</sup>. قلت: فقد شهدوا له بالثقة والحفظ والعلم.

من جرحه: جرحه أبو الشيخ الأصبهاني وأبو أحمد الحاكم والدارقطني والنسائي، ولكن جرحهم يدور حول ضبطه

\* أستاذ مساعد، بقسم الدراسات الإسلامية والدينية، جامعة هزاره، باكستان

\*\* أستاذ مساعد، بقسم الدراسات الإسلامية والدينية، جامعة هزاره، باكستان

وخطأته ووهمه حيث قال الدارقطني في رواية الحاكم وكذلك في رواية حمزة السهمي عنه: "ثقة يخطئ كثيراً ويتكل على حفظه"، فأشاروا إلى خفة ضبطه، وقال الحافظ ابن حجر: (وقد ذكر له بعض الأوهام التي انفرد بها)، صدوق مشهور.<sup>7</sup>

قلت: والراجح فيه: أنه "ثقة يخطئ وله أفراد". فكم من ثقة أخطأ، ووهم في روايته فلم يزل ذلك عن مرتبه "الثقة مثل شعبة بن الحجاج وغيره ثقات. وهذا هو الذي أميل إليه وقد مال إليه المحدث الألباني من المعاصرين<sup>8</sup>. وكذا مال صاحب "إرشاد القاصي والداني... إلى هذا، وقال: "ثقة حافظ مصنف على خطأ في أحاديث كثيرة"<sup>9</sup>. وقال الدكتور محفوظ الرحمن السلفي: "... ولا شك أنه توهم في مسنده، ونستطيع أن نلتمس له العذر، وهو ما قاله الدارقطني: "بأنه كان يحدث من حفظه، ولم تكن معه كتبه"<sup>10</sup>.

### وفاته: توجد روايتان في وفاته:

الأولى: روى الخطيب بإسناده عن ابن قانع - وهو تلميذه: أن أحمد بن عمرو بن عبدخالق مات في شهر ربيع الأول سنة إحدى وتسعين (291) بالرملة.<sup>11</sup>

الثانية: روى الخطيب بسنده عن ابن سعيد قال: توفي بالرملة، سنة اثنتين وتسعين ومائتين<sup>12</sup>. وقد اعتمد الذهبي الرواية الثانية أي قول ابن سعيد<sup>13</sup>. فقد انتقل إلى رحمة الله تعالى بعد حياة حافلة بطلب الحديث والتحديث به، والتأليف فوجه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

التمهيد: منزلة البزار بين علماء الجرح والتعديل

وقد قسم الذهبي رحمه الله تعالى أئمة الجرح والتعديل من حيث كثرة كلامهم في الرجال أو قلته ومن جهة اعتدالهم في النقد أو عدمه إلى أقسام، فقسم منهم تكلموا في أكثر الرواة والآخرين تكلموا في كثير من الرواة والقسم الثالث تكلموا في الرجل بعد الرجل، وأمثال الصنف الأول بن معين وأبو حاتم الرازي، والثاني كمالك وشعبة، والثالث كابن عيينة والشافعي<sup>14</sup>.

وقد تكلم الإمام البزار في عدد من الرواة حيث كاد عددهم أن يقارب سبع مائة رجال بالمكرر، لذا يصح إلحاقه في أهل القسم الثالث، والله أعلم.

ألفاظ البزار في تعديل الرواة

من عدد العبارات في توثيقه

تعددت أقوال البزار في توثيق الرواة وتعديلهم حسب اختلاف درجاتهم، وأذكر ألفاظه فيهما منسقة بادئا

بالأوثق ثم الثقة ثم من يليه في المتزلة،

- كان على غاية من التوثيق، قال البزار في عبد الله بن عون بن أرطبان المزني، أبو عون<sup>15</sup>.

- وإن أشهر الصيغ التي استعملها البزار في أعلى درجات التوثيق: ثقة مأمون وثقة حجة، وثقة حافظ وثقة صاحب حديث وأحد الثقات المأمونين، استعملها غالب النقاد، قالها في الرواة منهم حبان بن هلال<sup>16</sup>، وهيب ثقة حافظ<sup>17</sup>. والحسن بن عبد العزيز بن الوزير بن ضياء وكان ثقة مأمون<sup>18</sup>، وعبد الله بن ذكوان القرشي وقال البزار: ثقة حجة<sup>19</sup>. ومعل بن زياد القردوسي وقال البزار: ثقة مأمون بصري<sup>20</sup>.

- ومن أرفع عبارات التوثيق عند البزار أيضاً قوله: وحسبك بحفظ فلان إتيانه، وقال البزار هذا في إسماعيل بن

- إبراهيم "وحسبك بحفظ إسماعيل بن إبراهيم ابن عليّة إتيقانه"<sup>21</sup>.
- ومن خيار الناس وأمنائهم وعقلائهم كما قال البزار في حماد بن سلمة رضي الله عنه<sup>22</sup>. وبِشْرُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>23</sup>، وَبِشْرُ بْنُ مَنْصُورٍ<sup>24</sup>، وَفِي سَلَامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ<sup>25</sup>.
- ورجل متون وقال في سليمان بن طرخان التيمي<sup>26</sup>.
- وَجَعَلُوهُ فِي عِدَادِ الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِمْ كما قال في همام بن يحيى بن دينار وتساوي هذه الكلمات مترلة الثقة لأنه قال مرة عنه ثقة<sup>27</sup>.
- وَكَانَ صَاحِبَ سُنَّةٍ قَالَ فِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى<sup>28</sup>.
- ورجل جليل من أهل البصرة كما قال في أبي سويد بن المغيرة<sup>29</sup>.
- كما أن البزار قال في بعض الرجال "ثقة مأمون" ولم يتبين لي سبب رفعهم عن درجة ثقة، منهم:
- إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي الْخَارِثِ قَالَ الْبِزَارُ: هُوَ رَجُلٌ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ<sup>30</sup>، وَهُوَ صَدُوقٌ عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ وَالدَّارِقُطَنِيِّ وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، وَوَثِقَهُ ابْنُ حَبَانَ<sup>31</sup>.
- وَأَبِي الرَّبِيعِ قَالَ الْبِزَارُ: كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا<sup>32</sup>. وَهُوَ أَبُو الرَّبِيعِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَارِثِيُّ: وَوَثِقَهُ ابْنُ حَبَانَ بِاصْطِلَاحِهِ الْخَاصِّ: "مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ"<sup>33</sup>.
- وأيضاً قال "من خيار عباد الله" في الرجال الثقات ولم يظهر لي قرينة في قوله هذا والراوي كان ليس على درجة الأعلى من التوثيق، ومن هؤلاء محمد بن معمر القيسي أبو عبد الله، قال البزار: "كان من خيار عباد الله"<sup>34</sup>.
- وهو صدوق عند أبي حاتم وأبي داود والنسائي والحافظ ابن حجر ووثقه الخطيب وابن حبان<sup>35</sup>.
- وهكذا في حق مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورِ الطُّوسِيِّ، وَكَانَ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ<sup>36</sup>، وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ النَّقَادِ جَمِيعًا وَلَيْسَ عَلَى الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا مِنَ التَّوْثِيقِ مِثْلَ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ أَوْ غَيْرِهِ<sup>37</sup>.
- التفرد بكلمة "الثقة"،
- ثقة وقالها في الزُّهْرِيِّ ثِقَةٌ<sup>38</sup>. وَفِي وَاصِلِ الْأَخْذَبِ<sup>39</sup>.
- وحافظ، وقالها في مالك بن أنس<sup>40</sup>،
- ووجدنا فيه أيضاً له منهج خاص فقد قال في الرواة وهم كانوا على الدرجة العليا في التوثيق، فمثلاً قال في الزهري "ثقة" وهو من هو! إمام جليل في الحديث فقد وثقه العلماء، بل أكثر من هذا فهو "الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتيقانه وثبته"<sup>41</sup>.
- وأيضاً مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ الْبِزَارُ: حَافِظٌ<sup>42</sup>، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ لَيْسَ فَقَطْ ثِقَةً بَلْ هُوَ إِمَامُ الْأَثْمَةِ، وَقَالَ الْحَافِظُ: "الْفَقِيهِ إِمَامُ دَارِ الْحِجْرَةِ رَأْسُ الْمُتَّقِينَ وَكَبِيرُ الْمُتَشَبِّهِينَ حَقٌّ قَالَ الْبِخَارِيُّ أَصْحَابُ الْأَسَانِيدِ كُلُّهَا مَالِكٌ عَنِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَمْرِو"<sup>43</sup>. فَقَدْ قَالَ فِي حَقِّهِمْ فَقَطْ "ثِقَةٌ" دُونَ أَي لَفْظٍ آخَرَ يَرْفَعُ بِهِ إِلَى أَرْفَعِ دَرَجَاتِ التَّوْثِيقِ، وَهَكَذَا فِي حَقِّ وَاصِلِ الْأَخْذَبِ، وَهُوَ ثِقَةٌ<sup>44</sup>. وَلَكِنَّهُ أحياناً يُطْلَقُ عَلَى الرَّوَايَةِ كَلِمَةُ "ثِقَةٌ" وَهُوَ لَا يَكُونُ عَلَى الْمَرْتَبَةِ التَّوْثِيقِ الْأَعْلَى كَمَا وَجَدْنَا فِي حَقِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُحَارَبِيِّ، قَالَ الْبِزَارُ: ثِقَةٌ<sup>45</sup>، وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ الْآخَرُونَ: فَوَثِقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِقُطَنِيُّ وَأَشَارَ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ مَعِينٍ فِي
- رواية الدارمي إلى سوء حفظه، وكذا الساجي وقال: "صدوق بهم". وقال الحافظ: "لا بأس به وكان يدلّس
- قاله أحمد"<sup>46</sup>. وكذلك قال في حق أبي عامر الخزاز، فقال البزار: ثقة<sup>47</sup>، والعلماء لا يضعونه على الدرجة الأولى بل

يعدونه من الصدوقين لكثرة خطائه، وضعفه يحيى بن معين والدرا قطني وأبو أحمد الحاكم، وأشار ابن أبي حاتم إلى ضعفه بمصطلحه الخاص، وأبو داؤد بن (الطيالسي والسجستاني) وثقه، وكذلك وثقه ابن حبان، وقال الحافظ: "صدوق كثير الخطأ"<sup>48</sup>. وهكذا الثني بن

سعيد فقال البزار: "ثقة"<sup>49</sup>. ووثقه العلماء باتفاقهم كيجي بن معين، وأبي زرعة، وابن حبان، وأبي حاتم، وأبي داود، وغيرهم، وزاد ابن حبان إلى خطائه، وأما النسائي والحافظ فقالا: "ليس به بأس"<sup>50</sup>. فلم يتبين لي وجه رفعهم عن درجة ثقة.

من قال فيه ثقة مشهور:

- ثم على المرتبة الثالثة "ثقة مشهور"، فإن البزار غالباً يستعملها في الصدوقين رغم أنه يقرن بكلمة "مشهور" كلمة ثقة، فهذا الإصطلاح ليس للتوثيق بالمرتبة الأعلى كما يفهم من الظاهر بل هو للصدوقين وقد قالها البزار في رجال منهم: أمية بن خالد ثقة مشهور<sup>51</sup>. ومسكين حرابي ثقة مشهور<sup>52</sup>، ويعقوب بن إسحاق وهو ثقة مشهور<sup>53</sup>، وموسى بن أبي عائشة ثقة مشهور<sup>54</sup>، وعبد الواحد بن أبي عوف رجل مشهور ثقة<sup>55</sup>،

- أما أمية بن خالد ثقة مشهور<sup>56</sup>. فهو وثقه الترمذي وأبو زرعة، وابن حبان والمجلي وأبو حاتم، وقال الدارقطني: "ما علمت إلا خيراً". وذكره أبو العرب في "الضعفاء"، فلم يصنع شيئاً. وقال الحافظ: "صدوق"<sup>57</sup>.

- ومسكين حرابي ثقة مشهور<sup>58</sup>، وهو مسكين بن بكر الحرابي، فلا بأس به عند أحمد ويحيى بن معين وأبي حاتم وزاد أحمد ولكن في حديثه خطأ. وزاد أبو حاتم: "كان صالح الحديث، يحفظ الحديث". ووثقه ابن حبان، وقال أبو أحمد الحاكم: "له مناكير كثيرة". وقال: "كان كثير الوهم والخطأ". وقال الحافظ: "صدوق يخطيء وكان صاحب حديث"<sup>59</sup>.

- يعقوب بن إسحاق وهو ثقة مشهور<sup>60</sup>. ووضعه أحمد بن حنبل وأبو حاتم والحافظ في درجة الصدوقين، ووثقه ابن حبان<sup>61</sup>.

وعبد الواحد بن أبي عوف رجل مشهور ثقة<sup>62</sup>، ووثقه يحيى بن معين والدارقطني، وأبو حاتم وابن حبان وقال: "يخطيء"، وقال النسائي: "ليس به بأس". وقال الحافظ: "صدوق يخطيء"<sup>63</sup>.

ويعرف من صنيعه هذا بأنه أراد من كلمة "التوثيق" هنا "التعديل" فقط، فإشاراً إلى العدالة وكلمة "مشهور" يراد به عند البزار كون الراوي حسن الحديث وهذا دلالة على كون الراوي صدوقاً، ويدل عليه كلامه في الراوي "عبد الله بن عثمان بن حثيم" قال البزار: رجل من أهل مكة مشهور حسن الحديث لا نعلم أحداً ترك حديثه<sup>64</sup>. وهو عبد الله بن عثمان بن حثيم القاري. وثقه يحيى بن معين والمجلي وابن سعد والنسائي في رواية: ثقة، (وفي رواية ليس بالقوي) وزاد ابن معين، حجة. وقال أبو حاتم: "ما به بأس، صالح الحديث". ووثقه ابن حبان مع الإشارة إلى خطائه. وقال ابن عدي: "وهو عزيز الحديث، وأحاديثه أحاديث حسان". قال علي بن المديني: "ابن حثيم منكر الحديث". وقال الحافظ: "صدوق"<sup>65</sup>.

من قال فيه أحاديثه مستقيمة:

وحديثه يقول هذه الكلمة في الرواة الذين لهم العدالة الكاملة وخفة الضبط، ولكن يوجد فيهم ميلان إلى التشيع أو لهم أوهام فمثلاً: عبد الجبار بن العباس قال البزار عنه: "أحاديثه مستقيمة إن شاء الله تعالى"<sup>66</sup>.

فالعلماء كلهم أشاروا إلى إفراطه في تشييعه كأحمد بن حنبل والجوزجاني والعقيلي والحافظ، وذكره في الدرجة القصيرة من التعديل غير أبي حاتم فوثقه بصيغة التوثيق صراحة<sup>67</sup>.  
- عمرو بن أبي قيس، قال البزار: "مستقيم الحديث، وروى عنه جماعة من أهل العلم"<sup>68</sup>. وأما الآخرون من العلماء فهم أشاروا إلى خفة ضبطه في الحديث مثل أبي داود وابن أبي شيبة والحافظ ابن حجر، ووثقه ابن حبان<sup>69</sup>. ولم أرفع هذه العبارة عن درجة "الصدوق" لأنني وجدت فيها رواة وهم أوهام وأخطاء.  
من وثقه بصيغة لا تشعر بتمام الضبط:

- كان يقول صدوق ومن هولاء: خالد الحذاء، "وهو صدوق"<sup>70</sup>. ووثقه النسائي وابن حنبل وابن معين والمجلي وأبو حاتم البستي. وأشار أبو حاتم إلى ضعف حفظه، وقال الحافظ: "ثقة يرسل"<sup>71</sup>.  
ويؤنس بن أرقم كان صدوقاً روى عنه أهل العلم واحتملوا حديثه على أن فيه شيعية شديدة<sup>72</sup>.  
قال البخاري: "وكان يتشيع معروف الحديث". وسكت عنه ابن أبي حاتم، ولينه عبد الرحمن بن خراش<sup>73</sup>.  
مخول بن إبراهيم صدوق، "وكان فيه شيعية واحتمل على ذلك"<sup>74</sup>. وهو رافضي بغيض. قال ابن أبي حاتم: "وصدوق في نفسه". وأشار ابن عدي إلى مناكبه وزاد: "وهو في جملة متشيعي أهل الكوفة"<sup>75</sup>.  
وطلق بن حبيب، "رجل من أهل الكوفة كان يرى الإرجاء وكان صدوقاً في الحديث"<sup>76</sup>. وقال الحافظ: "صدوق عابد رمي بالإرجاء"<sup>77</sup>.

- أو يقول لا بأس به: ومن هولاء: "بكار بن عبد العزيز ليس به بأس"<sup>78</sup>، والحكم بن عطيّة، وهو رجل من أهل البصرة لا بأس به<sup>79</sup>، والحكم: وثقه ابن معين في رواية وقال مرة: "ليس به بأس"، وضعفه البخاري والترمذي والنسائي والحاكم وأبو أحمد، وأشار أبو حاتم إلى عدالته، وأما الساجي وابن حبان فأشارا إلى أوهامه في الرواية بل إن ابن حبان أفحش القول فيه بسبب سوء حفظه وأوصله إلى مرتبة الترك، وقال الحافظ: "صدوق له أوهام"<sup>80</sup>.  
وكثير بن شينظير ليس به بأس قد حدث عنه حماد بن زيد وغيره<sup>81</sup>، وقال الحافظ: صدوق بخطيء<sup>82</sup>.  
وأبو حمزة العطار بصري لا بأس به<sup>83</sup>، وقال الحافظ: صدوق تكلم فيه للقدر<sup>84</sup>.  
- أو يقول شيخ كما قال في سؤيد بن إبراهيم أبو حاتم: شيخ من أهل البصرة لا بأس به<sup>85</sup>.

قال يحيى بن معين: صالح، وفي رواية ضعفه هو والنسائي والساجي، ومرة قال: "أرجو أن لا يكون به بأس". وأشار أبو زرعة وابن حجر إلى أغلاطه وسوء حفظه في الرواية، وزاد الحافظ: "وقد أفحش ابن حبان فيه القول"، لما قال: "يروى الموضوعات عن الثقات"<sup>86</sup>.  
ومروان بن شجاع، وهو شيخ ليس به بأس<sup>87</sup>. وقال الحافظ: "صدوق له أوهام"<sup>88</sup>.  
من نقل عن أهل الحديث توثيقه:

نجده أحياناً ينقل عن أهل الحديث والعلم توثيق الراوي فمثلاً: "يحيى بن معين إذ كان يحتج به كثير من أهل العلم ويروونه إماماً"<sup>89</sup>.

قال أبو بكر: "كان إماماً رانياً، عالماً، حافظاً، ثبناً، متقناً". وقال الحافظ: "ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل"<sup>90</sup>.

ريحان بن سعيد بصري كُتب عنه أهل الحديث: علي بن المديني وإبراهيم بن محمد بن عزة وإبراهيم

بُنُ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ وَغَيْرِهِمْ<sup>91</sup>،

والآخرون من العلماء أشاروا إلى ضعفه في حفظه، مثل ابن معين وأبي حاتم ووثقه ابن حبان وزاد: "يعتبر حديثه من غير روايته عن عباد". وقال العجلي: "منكر الحديث". وقال الحافظ: "صدوق ربما أخطأ"<sup>92</sup>.

من قال فيه صالح الحديث:

كما قال في أبي حرة وأصل بن عبد الرحمن فقال: "صَالِحُ الْحَدِيثِ بَصْرِي"<sup>93</sup>، وهو وثقه شعبة وأحمد بن حنبل وعن ابن معين: "صالح". وضعفه أبو عبد الرحمن وابن سعد والبخاري في رواية عن قتادة، وقال النسائي في موضع آخر: "ليس به بأس". ووثقه ابن حبان. وقال الحافظ: "صدوق عابد وكان يدلّس عن الحسن"<sup>94</sup>.

وللبزار في هذه الكلمة أيضاً منهج خاص فقد أطلق هذه العبارة على الرواة ووجدتهم ضعفاء، فقال في "عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبة، صَالِحُ الْحَدِيثِ"<sup>95</sup>. فهو ضعيف باتفاق النقاد، كالإمام أحمد وابن معين وابن سعد والسدوسي وأبو حاتم وأبو زرعة وأبو داود وابن خزيمة والنسائي وابن حبان والعجلي، وقال البخاري: "فيه نظر". وأشار ابن عدي إلى مناكبه وتفرداته. وقال الحافظ: "ضعيف"<sup>96</sup>.

بل وجدت بعض الرواة شديد الضعف كما قال في ابن ميمون المكي، "وهو صالح"<sup>97</sup>. والآخرون من النقاد وضعفوه بضعف شديد مثل البخاري وأبي زرعة والترمذي وأبي عبد الرحمان وأبي حاتم والحاكم بمصطلحاتهم الخلاصة، كلها تدل على كون الراوي متروك الحديث أو واهي الحديث، وإليه أشار الحافظ وقال: "منكر الحديث متروك"<sup>98</sup>.

فبسبب هذا لا أجرؤ على وضع هذه الكلمة في مصف "صدوق" أو ما شابهه.

من قال فيه مشهور:

كلمة "مشهور" يدل على العدالة مطلقاً عند البزار سواء بالدرجة العليا أم الأخيرة، لا يشير هذه الكلمة إلى التوثيق التام ولا الضبط الكامل. كما سبق قبل ذلك أيضاً، فأحياناً يطلق على الراوي وهو ثقة وأحياناً في الراوي نجده صدوقاً أو أقل من الصدوق، ونادراً أنه يقول في الضعيف كما يأتي، فمثلاً قال في: "بسطام بن مسلم شيخ من أهل البصرة مشهور"<sup>99</sup>. ووثقه ابن معين و أبو زرعة وابن حبان وأبو داود والعجلي والحافظ. ووضعه الإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي في درجة الصدوقين<sup>100</sup>.

وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شَيْبِلٍ هَذَا رَجُلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ<sup>101</sup>، وثقة باتفاق العلماء<sup>102</sup>.  
وَمُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، قَالَ الْبَزَارُ: "رَجُلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ"<sup>103</sup>، وهو صدوق عند النقاد ويخطيء<sup>104</sup>.

وَالْمُهَاجِرُ بْنُ سَمَّارٍ "رَجُلٌ مَشْهُورٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ"<sup>105</sup>. ووثقه ابن حبان. وقال ابن سعد: وله أحاديث، وليس بذاك، وهو صالح الحديث. وقال الحافظ: مقبول<sup>106</sup>.

وَكَابِلُ بْنُ الْعَلَاءِ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ<sup>107</sup>، وهو صدوق ويخطيء<sup>108</sup>.

وأبو رجاء مولى أبي قلابة مشهور<sup>109</sup>. وثقه ابن حبان والعجلي. وقال الحافظ: "صدوق"<sup>110</sup>.

وَعِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ مَشْهُورٌ<sup>111</sup>. وهو ثقة عند الأئمة النقاد<sup>112</sup>.

فكما ذكرنا بأنه يريد به العدالة فقط لأنني وجدت عكس هذه الكلمة (مشهور) عنده ومدلوله راوٍ ضعيف وهو "غير مشهور" فقد قالها في رجل ضعيف، وهو الصباح بن محمد قال البزار: فليس بالمشهور<sup>113</sup>، والأئمة الآخرون

يشيرون إلى أوامه وإلى سوء حفظه مثل الإمام ابن حبان والعقيلي. وقال الحافظ: "ضعيف ، أفرط فيه ابن حبان" <sup>114</sup>. ولكن هذا نادر لأنني وجدت راوٍ آخر وقال في حقه "غير مشهور" وكان ثقة عند النقاد، فعرف أن له منهج خاص في هذا، والله أعلم. ومثاله الآتي:

وَشَيْبَةُ بْنُ يَسَّانَ غَيْرُ مَشْهُورٍ <sup>115</sup> ، وهو ثقة عند علماء الجرح والتعديل <sup>116</sup> .  
وَعَبِيدُ بْنُ الطَّفِيلِ هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَشْهُورٌ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ <sup>117</sup> ، وعبيد بن الطفيل الغطفاني ، وهو صدوق عند الأئمة <sup>118</sup> .

من قال فيه "رواه جماعة من جُلَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالثَّقَلِ وَاحْتَمَلُوهُ"

التفرد بكلمة "واحتملوه" يدل على أن الراوي "صدوق"، ولو قرنه بكلمة أخرى فيكون مصداقه غير هذا ، ومثاله كما قال الزبار : عبد الحميد بن مهران ، "قد روى عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه" <sup>119</sup> ،

وهو صدوق عند العلماء منهم شعبة والعجلي وأبو حاتم والنسائي وأبو أحمد بن عدى والساجي والحافظ، وثقة أحمد بن حنبل وأبو داود وعلى بن المدين، وثقة ابن حبان بشرط أن يروى عن الثقات، وقال الحافظ: "صدوق" <sup>120</sup> . وأيضاً أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد أبو صالح المصري، "فقد روى عنه أهل العلم واحتملوا حديثه" <sup>121</sup> .

أما النقاد فهم راعوا أحواله بكونه سيء الحفظ فأشاروا إلى غفلته وأغلاطه ووضعوه في مرتبة الصدوق وحديثه يكون على درجة الحسن عندهم منهم أبو زرعة والنسائي ويحيى بن سعيد وابن حبان والحافظ، غير أبي أحمد الحاكم فجرحه بجرح شديد <sup>122</sup> .

وكذلك عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني، "وقد رواه عن عثمان ناس كثير واحتملوا حديثه" <sup>123</sup> .

وثقة ابن معين. وضعه في مرتبة الصدوقيين أبو حاتم وأبو أحمد بن عدى وابن حبان وابن أبي عاصم وأبو أحمد، وأشار الساجي إلى منكره، وقال أحمد بن حنبل : لا أجزه. وتركه الأزدي. وكذبه ابن نمير. وأشار الحافظ إلى ضعفه وهذا الضعف في رأيه بسبب روايته عن المرحومين والمجهولين، وهو سبب وحيد لجرح شديد عند ابن نمير <sup>124</sup> .

وهكذا في عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بن عقيل، "قَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ" <sup>125</sup> . وأشار الحافظ إلى ضعفه الخفيف <sup>126</sup> . وكذلك الْوَلِيدُ بن عبد الله بن جَمِيحٍ "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ" <sup>127</sup> ، وقال الحافظ: "صدوق يهيم، ورمى بالتشيع" <sup>128</sup> . وكامل بن العلاء "مشهور من أهل الكوفة قد روى عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه" <sup>129</sup> ، وقال الحافظ: "صدوق يخطيء" <sup>130</sup> . وإسماعيل بن عياش، "قد حدث عنه الناس واحتملوا حديثه" <sup>131</sup> . فهؤلاء كلهم قال عنهم الزبار "احتمل حديثه" وهم على درجة الصدوقين عند أهل العلم. من قال فيه حسن العقل حسن الفهم ومن أفاضل الناس:

- وحسن العقل حسن الفهم ومن أفاضل الناس ، هذه الكلمات تظهر منها بأن المراد التوثيق بالمرتبة الأعلى ولكن وجدنا غير هذا فقد قال الزبار في حاتم بن بكر، وقال : "كان حاتم حسن العقل حسن الفهم فاحتمل هذا الحديث عنه وإن كان لم يتابعه عليه غيره" <sup>132</sup> ، وقال الحافظ: "مقبول" <sup>133</sup> .

وقال في عبد الرحمن بن زياد الشيباني "كان حسن العقل" <sup>134</sup> ،

وثقة يحيى بن سعيد القطان وضعفه أحمد وابن معين والرازيان وابن خزيمة والساجي والنسائي، وأشار أحمد وصالح البغدادي إلى منكره وزاد البغدادي : "لكن كان رجلاً صالحاً"، وقال البخاري : "مقارب الحديث". وتركه ابن خراش. وأما ابن حبان فأشار إلى خفة ضبطه. وقال الحافظ: "ضعيف في حفظه وكان رجلاً صالحاً" <sup>135</sup> .

- من أفاضل الناس قال في راوٍ واحدٍ "وهو عبد الرحمن بن الأسود بن المأمول"<sup>136</sup>. وقال الحافظ: "مقبول"<sup>137</sup>. فسبب هذا لا أجرؤ على وضع هذه الكلمات في مصف "ثقة".

ألفاظ البزار في تجريح الرواة

أن يجرح الراوي بالكذب:

- كان يقول: كان يضع الحديث وقال هذا في رجل واحدٍ وهو: إبراهيم بن محمد واسمه سمعان، وقال البزار: "كان يضع الحديث وكان يوضع له مسائل فيضع لها إسناد وكان قدريا وهو من أستاذي الشافعي وعز علينا"<sup>138</sup>.

وتركه الإمام أحمد والنسائي والدارقطني والحافظ والحاكم أبو أحمد والجوزجاني وابن سعد، وكذبه يحيى القطان وابن حبان<sup>139</sup>.

من ضعفه بأكثر من وصف

- ليس بثقة ولا حجة، قاله في رجل واحدٍ، وهو إسماعيل بن رافع بن عويمر، وقال البزار: "ليس بثقة ولا حجة"<sup>140</sup>. والحقيقة أن الراوي كان ضعيف الحفظ فلأجل هذا ضعفه العلماء وأشاروا إلى مناكيره وهذه المناكير بسبب سوء حفظه، منهم عمرو بن علي وأبو حاتم، وضعفه ابن معين وابن سعد والعلجلى. وتركه النسائي والدارقطني. وأشار الساجي وابن حبان إلى أوهامه، ولخص الحافظ أقوالهم في كلمتين وقال: "ضعيف الحفظ"<sup>141</sup>.

- أو قال لين الحديث جداً ومن هؤلاء: "حفص بن سليمان وحفص لين الحديث جداً"<sup>142</sup>.

و قال أحمد بن حنبل: صالح. و قال أبو حاتم ومسلم والنسائي، متروك الحديث و قال يحيى بن معين والنسائي: ليس بثقة وزاد النسائي ولا يكتب حديثه. وقال علي ابن المديني: ضعيف الحديث، و تركته على عمد. و قال البخاري: تركوه. و قال أبو زرعة: ضعيف الحديث. و قال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كذاب متروك يضع الحديث. و قال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث. و قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، و يرفع المراسيل. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال الحافظ: متروك الحديث مع إمامته في القراءة<sup>143</sup>.

ومنهم إسحاق بن عبد الله، وإسحاق لين الحديث جداً<sup>144</sup>، وضعفه بضعف شديد وقال الحافظ: متروك<sup>145</sup>.

- أو يقول ضعيف الحديث جداً ومن هؤلاء: عبد الله بن محرز وهو ضعيف الحديث جداً<sup>146</sup>.

وأما العلماء الآخرون فتركوه منهم الإمام أحمد وعمرو بن علي وأبو حاتم وعلي بن الحسين بن الخنيد والبخاري والدارقطني والنسائي، فهم صراحة قالوا بأنه متروك الحديث، وبعضهم ضعفوه جداً كما فعل أبو حاتم والجوزجاني وابن حبان، وضعفه أبو زرعة. وقال الحافظ: "متروك"<sup>147</sup>.

من قال فيه منكر الحديث:

- كان يقول منكر الحديث بدون أي كلمة أخرى معه ومن هؤلاء:

زائدة بن أبي الرقاد، "زائدة منكر الحديث"<sup>148</sup>.

أما البخاري والنسائي وابن حبان وابن عدي فأشاروا إلى خفة ضبطه ومناكيره، فضعفه بسبب خطائه وقلة

ضبطه وما احتجوا به، وقال الحافظ: "منكر الحديث"<sup>149</sup>.

وأما عبد الله بن سعيد "قرجل منكر الحديث"<sup>150</sup>.

فضعفه الأئمة النقاد مثل ابن معين وابن علي وابن البرقي و يعقوب بن سفيان والرازيان والنسائي و أبو



داود والساجي، بل بعضهم جعلوه فرق هذا فضعفه بعضهم بشديده، مثل الإمام أحمد والبخاري وأبو أحمد وابن عدي والدارقطني وابن حبان، وإليه مآل الحفاظ وقال: "متروك"<sup>151</sup>.  
 وأيضاً مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ وَقَدْ احْتَمَلَ حَدِيثَهُ"<sup>152</sup>. وقال الحفاظ: "كذبوه"<sup>153</sup>.  
 - وإما يقرن معه كلمة أخرى كان يقول منكر الحديث جداً، ومن هولاء: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ، "وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا"<sup>154</sup>.

فضعفه الإمام أحمد والنسائي وأبو زرعة وابن معين وأبو حاتم، وأما علي ابن المديني فضعفه جداً، وأشار ابن حبان إلى قلة حفظه بل صرح ابن خزيمة على إساءة حفظه وجعله في الذين لا يحتج بهم، فاتفقوا على تضعيفه ومنهم ابن سعد أيضاً، وقال الحفاظ: "ضعيف"<sup>155</sup>.  
 وأيضاً من هولاء خالد بن عمرو "هَذَا مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"<sup>156</sup>. وحكيم الأثرم "منكر الحديث لا يحتج بحديث له إذا انفرد به وهذا مما تفرد به"<sup>157</sup>. وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ زَكَرِيَّا، "وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"<sup>158</sup>.  
 هذه الأمثلة ودراستها تدل على أن ( منكر الحديث ) يكون في منزلة المتروك الذي لا يعتد به.  
 من ضعفه في الحديث

- من ضعفه في الحديث وهؤلاء على نوعين:

إما أن يجعل التضعيف كأن يقول: ضعيف الحديث،

ومن هولاء حكيم بن جبير "هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ"<sup>159</sup>،

وضعه الإمام الشيباني وأشار إلى اضطرابه وتابعه ابن معين وابن شيبه وأبو حاتم والساجي والنسائي وأبو داود برواية الآجري عنه بل اتفقوا النقاد على ضعفه غير السعدي فقد كذبه، وتركه الدارقطني وجعلوه من المتروكين، وقال الحفاظ: "ضعيف رمي بالشيع"<sup>160</sup>. وأيضاً شُعَيْبُ بْنُ يَبَانَ "ضَعِيفُ الْحَدِيثِ وَإِلْمَا يُكْتَبُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا تَفَرَّدَ بِهِ"<sup>161</sup>.  
 - أو يفسر التضعيف إما بكثرة الخطأ كان يقول: "أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان ضعيف في الحديث لكثرة الخطأ فيما روى وإن كان قد روى عنه جماعة ممن ينسبون إلى العلم"<sup>162</sup>.

أشار الإمام ابن حنبل إلى ضعفه الشديد وعمرو بن علي وتابعه أبو حاتم والساجي، والآخرين ضعفوه بمرح خفيف كابن معين والبخاري والنسائي وأبي زرعة وقال الحفاظ: "متروك"<sup>163</sup>.  
 وقال في يزيد بن عبد الملك: "لسوء حفظه واستغنيا عن إعادة ذكره بعد"<sup>164</sup>.

- من قال في حديثه اضطراب أو اضطرب حديثه ومن هولاء "إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْبَلِيُّ، وَكَأَنَّ تَعْلَمَ يَرْوِي فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ عُمَرَ إِسْتَادَ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا إِسْتَادِ عَلِيٍّ أَنَّ الْحَنْبَلِيَّ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْمَدِينَةِ فَكَفَّ وَاضْطَرَبَ حَدِيثُهُ"<sup>165</sup>.  
 فمراجعة أقوال العلماء نرى أن الراوي كان ضعيفاً لسوء حفظه وضبطه، فالإمام البخاري والأزدي والنسائي وابن عدي وأبو حاتم البستي صرحوا على هذا، فمن أجل هذا جاء في روايته المناكير كما قال عنه الحاكم أبو أحمد وأحمد بن صالح، وضعفه الحفاظ"<sup>166</sup>.

عَاصِمُ بْنُ كَلْبٍ، "وَعَاصِمٌ فِي حَدِيثِهِ اضْطَرَابٌ"<sup>167</sup>،

وثقه ابن معين وابن حبان والنسائي وابن سعد، وكان له أحاديث قليلة فبعضهم صرحوا بأنه لا يحتج به في تفرد مثل ابن المديني، وأما الآخرون الذين نظروا إلى كونه قليل الرواية فراعوا أحواله وجعلوه في درجة الصدوقين

وأنزله من التوثيق إلى درجة الصدوق، كأحمد وأبي حاتم والحافظ ابن حجر<sup>168</sup>.  
من قال فيه يعرف وينكر :

قال العلماء عن مصداق هذه العبارة: "عبارة جرح في التحقيق تُصل بحديث الراوي لا بشخصه"، والمعنى: "تارة هكذا وتارة هكذا"، يأتي بالحديث مرة على الوجه ومرة على غير ذلك، أي: "لم يكن يتقن حديثه"<sup>169</sup>.  
وقال البزار في عمرو بن مرة: "يُعرفُ في حديثه ويُنكر"<sup>170</sup>.

وثقه ابن معين وأبو عبد الرحمن الرازي والحافظ غير أن الإمام الرازي والحافظ اتفقا على رمية بالإرجاء<sup>171</sup>.  
ومبارك مولى عبد العزيز، "قد حدث عن عبد العزيز بحديث كثير فيها أحاديث متاكير لم يتابع عليها فأخرجت هذه الأحاديث من أحاديثه لأنها لم تكن تُعرف عن أنس وتُعرف عن غير أنس أكثرها ولا أعلم روي مبارك عن غير عبد العزيز شيئاً"<sup>172</sup>.

فلما درسنا أقوال العلماء وجدناه ضعيفاً جداً عندهم كأبي زرعة وأبي حاتم والبخاري والنسائي وابن حبان وابن عبد البر، وجمع الحافظ ابن حجر أقوالهم في كلمة واحدة عنده وقال: "متروك"<sup>173</sup>.  
فعرفنا من صنيعه هذا بأنه أحياناً يطلق هذه العبارة على الجرح الشديد أيضاً، والله أعلم.  
من نقل تضعيفه عن أهل الحديث:

كان يقول تكلم فيه أهل العلم وضعفوه ومن هؤلاء :  
"أبو إسرائيل فإنه قد تكلم فيه أهل العلم وضعفوه"<sup>174</sup>. و "محمد بن عمر قد تكلم فيه أهل العلم"، و"ضعفوا حديثه"<sup>175</sup>، ومُحَالِد، "قد تكلم فيه أهل العلم"<sup>176</sup>.  
أو يقول ضعيف الحديث عند أهل الحديث ومن هؤلاء :  
"محمد بن عبد الرحمن ضعيف الحديث عند أهل العلم"<sup>177</sup>.

أو يقول: "أجمع أهل العلم بالنقل على ضعفه"، ومن هؤلاء عبد الرحمن بن زيد، "قد أجمع أهل العلم بالنقل على تضعيف أحباره التي رواها"<sup>178</sup>. وكذلك الكلبي: "أجمع عليه أهل العلم بالنقل على ترك حديثه"<sup>179</sup>.  
أو يقول ترك أهل العلم حديثه ومن هؤلاء: "إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء ضعيف الحديث قد ترك أهل العلم حديثه"<sup>180</sup>.

من سكت أهل العلم حديثه:

الحسن بن عماره "فقد سكت أهل العلم عن حديثه"<sup>181</sup>.

وحدث في راو ولكن بعد البحث وجدنا هذا الراوي متكلم فيه من العلماء وما سكت عنه أحد، بل إن العلماء تركوه جميعاً وقال الحافظ: متروك<sup>182</sup>. فلم يتبين لي سبب قول البزار بأنه قال سكت أهل العلم عن حديثه. ثم في مقام آخر قال عن نفس الراوي "الحسن بن عماره لا يُحتجُّ بحديثه إذ تُفرد بحديثه"<sup>183</sup>. وهذا يشعر منه إشارة إلى جرحه، والله أعلم.

من وصفه بعدم الحفظ:

وذلك إما بـ "ليس بالحافظ": ومن هؤلاء : "جرير بن أيوب ليس بالحافظ"<sup>184</sup>. "وزيد بن زياد فقير حافظ"<sup>185</sup>، و"محمد بن عبيد الله ليس بالحافظ"<sup>186</sup>. و"إسماعيل بن مسلم ليس بالحافظ"<sup>187</sup>. و"الحسن بن الحكم

فليس بالحافظ<sup>188</sup>. و"الحسن،

فوتقه ابن معين وابن حنبل الشيباني، ولكن الآخرين دققوا في حفظه فصرحوا بخفة ضبطه وأنزله من الرتبة الأعلى إلى الأدنى وجعلوه في درجة "صدوق"، منهم أبو حاتم وابن حبان لما قال: "بخطيء كثيرا ويهم شديدا"، "لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد". وخاصة الحافظ فقال: "صدوق بخطيء"<sup>189</sup>. "ويحیی البكاءُ حَدَّثَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَكَيْسَ بِالْحَافِظِ"<sup>190</sup>، فبالمراجعة إلى أقوال العلماء نجد ضيفا عندهم باتفاقهم بضعف كأبي داؤد وابن معين والدارقطني وأبي زرعة وأبي حاتم وابن حبان غير أن الإمام النسائي حرجه بالشدة في رواية فتركه وتابعه الأزدي، وتفرد ابن سعد بتوثيقه، وضعفه الحافظ ابن حجر أيضا<sup>191</sup>.

وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ فَرَجُلٌ مُتَعَبِّدٌ حَسَنُ الْعِبَادَةِ وَكَيْسَ بِالْحَافِظِ"<sup>192</sup>،

أما قول البزار فيشعر منه بأنه سيء الحفظ، وهذا يدل عليه أقوال الآئمة النقاد مثل البخاري وابن معين وابن المديني وأبي حاتم والساجي خاصة لما قالوا: "منكر الحديث"، وإلا فعلى ضعفه اتفقوا جميع النقاد مثل النسائي وابن حبان وأبو أحمد وأبو زرعة غير ابن سعد فتفرد بتوثيقه، بل إن قوله يحتاج إلى دراسة تامة حيث قال "ثقة"، ثم يوقل مباشرة بأنه "ليس بمجحة"، وقال الحافظ: "ضعيف ولا سيما في عبد الله ابن دينار وكان عابدا"<sup>193</sup>.

وإما بسوء الحفظ، ومن هؤلاء: "حديج بن معاوية بن حديج بن الرحيل"، وقال البزار: "سعى الحفظ"<sup>194</sup>. ولما راجعنا أقوال العلماء وجدنا الإمام البزار موافقا للعلماء الآخرين فهم أيضا أشاروا إلى كونه سيء الحفظ، فبسبب هذا جعلوه في مرتبة صدوق أو أقل من هذا، وخاصة لما قال أبو حاتم: "ملحه الصدق في بعض حديثه ضعف يكتب حديثه". وإليه أشار البخاري والنسائي وأبو داؤد برواية الآجري عنه، وابن حبان أيضا يشير إلى وهمه في الروايات، وقال الحافظ: "صدوق بخطيء"<sup>195</sup>.

من قال فيه عبارة تليين:

- وذلك إما بقوله "لين الحديث" ومن هؤلاء:

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا فَلَيْنُ الْحَدِيثِ<sup>196</sup>، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَهُوَ لَيْنُ الْحَدِيثِ<sup>197</sup>، وَخَالِدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ لَيْنُ الْحَدِيثِ<sup>198</sup>، وَحَمَّادُ بْنُ عَيْسَى وَهُوَ لَيْنُ الْحَدِيثِ<sup>199</sup>، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ لَيْنُ الْحَدِيثِ<sup>200</sup>.

وإما بقوله ليس بالقوي ومن هؤلاء:

صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ وَكَيْسَ صَالِحٌ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ<sup>201</sup>.

وقال يحيى بن معين: "ليس بالقوي"، وضعفه بالصراحة في موضع آخر وكذلك أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري. وإليه أشار العجلي بمصطلح آخر، وكذلك الجوزجاني والساجي فأشارا إلى أوهامه وخفة ضبطه. وأما ابن حبان فبين سببه أيضا وقال: "يروى عن الزهري أشياء مقلوبة"، وقال الحافظ: "ضعيف يعتبر به"<sup>202</sup>.

ومنهم إبراهيم بن يزيد ليس بالقوي<sup>203</sup>. وعبد الوهاب بن عطاء ليس بالقوي في الحديث وقد احتمل حديثه أهل العلم ورووا عنه<sup>204</sup>. ورواد صالح الحديث ليس بالقوي وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم وحتملوا حديثه<sup>205</sup>. والبراء بن يزيد ليس بالقوي، وقد احتمل حديثه، وروى عنه جماعة<sup>206</sup>.

الألفاظ الدائرة على الجهالة وعدم المعرفة:

وذلك إما بصراحة الكلمة "مجهول" ومن هؤلاء: "أسماء بن الحكم فرجل مجهول"<sup>207</sup>،

وثقه المعجلي وأما قول البزار عن كون الراوي مجهولاً فأنكر موسى بن هارون وما عده من المجهولين وذكر اثنين من أصحابه الذين يروون عنه ومنهم "على بن ربيعة و الركين بن الربيع"، ثم ذكر الرواية عنهم وسمى أن يأتي هذه الرواية بأنه كان معروفاً ولو كان غير مقبول عند علي بن ربيعة لما أدخله في السند، فعرف من هذا بأنه ليس بمجهول، وذكره ابن حبان في الثقات وأشار إلى أخطائه، وضعفه ابن الجارود. وقال الحافظ: "صدوق"<sup>208</sup>.

وكذلك "أبو ميمونة رَجُلٌ مَجْهُولٌ"<sup>209</sup>، "وأبو العباس مَجْهُولٌ"<sup>210</sup>، "وأبو وَحْشِيٍّ وَهُوَ مَجْهُولٌ فِي الرَّوَايَةِ"<sup>211</sup>، "مَوْلَى ابْنِ سِيَّاحٍ مَجْهُولٌ"<sup>212</sup>، قال الدارمي عنه في مسأله عن ابن معين فقال: "ما أعرفه". وأشار ابن عدى إلى قلة روايته وهو يدل على كونه غير معروف وجهله الترمذي. وقال الحافظ: "مجهول"<sup>213</sup>.

وإما بكلمة "مستور" ومن هؤلاء: "جَعْفَرُ بْنُ يَحْيَى وَعَمَّهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ مُسْتَوْرُونَ"<sup>214</sup>.

قال علي ابن المديني: "شيخ مجهول"، لم يرو عنه غير أبي عاصم. ووثقه ابن حبان. وقال الفاسي: "مجهول الحال". وقال الحافظ: "مقبول"<sup>215</sup>.

وإما بقوله لا نعرفه، ومن هؤلاء: "محمد بن روين بصري لا نعرفه يحدث بكثير"<sup>216</sup>، أو بقول: ليس بمعروف ومن هؤلاء: "سَعْدُ بْنُ مَسْعُودٍ هَذَا فَلَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ"<sup>217</sup>، "وَأَسْلَمَ رَجُلٌ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَأَن تَعْلَمَ رَوَى عَنْهُ إِلَّا عَبْدَ الْوَاحِدِ بْنِ زَيْدٍ"<sup>218</sup>، "وَأَبُو نُصَيْرَةَ وَمَوْلَى أَبِي بَكْرٍ فَلَا يُعْرَفَانِ"<sup>219</sup>، "وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ"<sup>220</sup>، "وَأَبْنُ عَبْدِ كَثَّالٍ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ بِالْقَلْبِ"<sup>221</sup>، "وَأَبُو عُبَيْدِ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ"<sup>222</sup>، "وَعَالِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ"<sup>223</sup>، "وَأَبُو هِلَالٍ الْعَكِّيُّ فَرَجُلٌ غَيْرٌ مَعْرُوفٍ"<sup>224</sup>.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

بعد هذه الدراسة لألفاظ التعديل والتجريح في الرواة يمكن لنا أن نرتب مراتب الجرح والتعديل عند البزار حسب الآتي:

المرتبة الأولى: التوثيق بكلمات "فلان غاية من التوقي" و "حسبك بحفظ فلان إتقانه"،

ثم المرتبة الثانية، التوثيق بتكرار الصفة "ثقة مأمون" و"ثقة حافظ" و"ثقة حجة" و"خيار الناس وأمانتهم وعقلاهم" و "جَعْلُوهُ فِي عِدَادِ الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِمْ" و"وَكَانَ صَاحِبَ سُنَّةٍ" و"رجل جليل"

ثم المرتبة الثالثة التوثيق بصفة واحدة تدل على الضبط نحو "ثقة" و"ثقة مشهور"،

ثم في المرتبة الرابعة التوثيق بصفة قريبة من الضبط "مستقيم الحديث" و"صدوق" و"لا بأس به" و"شيخ"، و"رَوَاهُ حَمَاقَةً مِنْ حَلَّةٍ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقَلْبِ وَاحْتَمَلُوهُ" و"مشهور"،

ثم في المرتبة الخامسة التوثيق بوصف قريب من الجرح وهو "صالح الحديث" و"ومن أفاضل الناس" (كما وضحت في صلب الموضوع) و"ليس بالقوي" و"ليس بالحافظ" أو "سيء الحفظ" و"لين الحديث"،

ثم في المرتبة السادسة الجرح بوصف يدل على الضعف غير الشديد في الراوي مثل "ضعيف الحديث"،

ثم المرتبة السابعة الجرح بوصف يدل على الضعف الشديد في الراوي "لين الحديث جداً" و"ضعيف الحديث جداً" و"منكر الحديث" و"اضطرب حديثه"،

والمرتبة الثامنة الجرح بالكذب مثل "فلان كان يضع الحديث" وغير ذلك.

وبالنظر في أحكام الإمام البزار على الرواة المعدلين ومقارنتها بأحكام غيره من النقاد وافق النقاد الإمام البزار على توثيق الرواة وتعديلهم بدرجات مختلفة وخالفهم في بعضهم، يرى الباحث أن البزار معتدل منصف في تعديله للرواة، وبالنظر في أقوال الإمام البزار في تجريح الرواة، ومقارنتها بأقوال غيره من النقاد يتبين أن البزار معتدل منصف في تجريحه للرواة.

ونادراً يتبين من منهجه بأنه يتساهل في التوثيق فيكون الراوي في درجة الصدوق عند النقاد الآخرين والإمام البزار يوثقه بتوثيق جيد، ويتشدد في التجريح لأنني وجدته يضعف الراوي بضعف شديد ويكون هذا الراوي ليس مجروحاً شديداً عند الآخرين، كما وضحنا هذا كله في صلب الموضوع.

الرواة الذين تكلم فيهم البزار جرحاً وتعديلاً من طبقات مختلفة، منهم من هو في طبقة شيوخه، وأكثرهم من هو متقدم عنهم.

## الهوامش

- 1 السمعاني أبو سعد ، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي ، الأنساب، تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: 1، 1382 هـ / 1962 م) ج 9 ص 227، والخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ، تاريخ بغداد، تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 1422 هـ / 2002 م) ج 4 ص 334.
- 2 الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1405 هـ / 1985 م) ج 13 ص 555.
- 3 سزكين ، محمد فؤاد، تاريخ التراث العربي (جامعة الامام محمد بن سعود الرياض، دون ذكر السنة. ج 1 ص 316.
- 4 الإشبيلي، الفهرسة، محمد بن خير بن عمر ، فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين، تحقيق: إبراهيم الأبياري (المصر: دارالكتاب المصري 1410 هـ). ص 262.
- 5 الكناي ، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس ، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي (دار البشائر الإسلامية، ط: 6، 1421 هـ / 2000 م) ص 51.
- 6 تاريخ بغداد، ج 4 ص 334 وسير أعلام النبلاء، ج 13 ص 555. الأنساب، ج 1 ص 336. و ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند(بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، ط: 2، 1390 هـ / 1971 م) ج 1 ص 239، والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، تذكرة الحفاظ، (بيروت: دار الكتب العلمية ، ط: 1، 1419 هـ / 1998 م) ج 2 ص 653 ، والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البحاري (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط: 1، 1382 هـ / 1963 م) ج 1 ص 124.
- 7 الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن ، سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (الرياض: مكتبة المعارف ، ط: 1، 1404 هـ / 1984 م) ص 137. والجرحاني، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي ، سوالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر (الرياض: مكتبة المعارف ط: 1، 1404 هـ - 1984 م) ص 147، ولسان الميزان، ج 1 ص 237. وتاريخ بغداد، ج 4 ص 235، وسير أعلام النبلاء، ج 13 ص 556.
- 8 الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (الرياض: دار المعارف، ط: 1، 1412 هـ / 1992 م) ج 11 ص 501.
- 9 انظر: أبو الطيب ، نايف بن صلاح المنصوري ، إرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني ( الرياض: دارالكيان مكتبة ابن تيمية) ص 146.
- 10 البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد أبو بكر، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله والآخرين من المحققين، (بيروت: مؤسسة علوم القرآن، ط: 1، 1409 هـ / 1988 م) ج 1 ص 16.
- 11 تاريخ بغداد، ج 4 ص 335.
- 12 المرجع السابق.
- 13 سير أعلام النبلاء، ج 13 ص 556.
- 14 الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة (بيروت: دار البشائر، ط: 1410 هـ / 1990 م) ص: 171.

- 15 المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1400 / 1980) ج15 ص394.
- 16 مسنداليزار - البحر الزخار (29 / 9).
- 17 مسنداليزار - البحر الزخار (156 / 11).
- 18 مسنداليزار - البحر الزخار (238 / 18).
- 19 مسنداليزار - البحر الزخار (143 / 15).
- 20 الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، كشف الأستار عن زوائد الزيار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1399 هـ / 1979 م) ج4 ص240.
- 21 مسند الزيار - البحر الزخار (211 / 3).
- 22 مسند الزيار - البحر الزخار (15 / 6).
- 23 مسنداليزار - البحر الزخار (214 / 11).
- 24 مسنداليزار - البحر الزخار (115 / 8).
- 25 مسنداليزار - البحر الزخار (426 / 10).
- 26 مسند الزيار - البحر الزخار (220 / 7).
- 27 مسنداليزار - البحر الزخار (193 / 1).
- 28 مسنداليزار - البحر الزخار (159 / 1).
- 29 مسند الزيار - البحر الزخار (435 / 1).
- 30 مسنداليزار - البحر الزخار (400 / 8).
- 31 انظر: ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الجرح والتعديل (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط: 1، 1271 هـ / 1952 م) ج 1 ص161. وتاريخ بغداد: ج 6 ص 279، وبقية الأخبار معظمها منقول من تاريخ بغداد للخطيب. وتهذيب الكمال ج3 ص44. و ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة (سوريا: دار الرشيد، ط: 1، 1406 هـ / 1986 م) ص: 106.
- 32 مسنداليزار - البحر الزخار (244 / 17).
- 33 انظر: أبو حاتم البستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، الثقات، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ط: 1، 1393 هـ / 1973 م) ج8 ص407.
- 34 انظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، تهذيب التهذيب (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط: 1، 1326 هـ) ج9 ص466.
- 35 انظر: أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: 1، 1403 هـ / 1983 م) ج 4 ص 3، والجرح والتعديل: ج 8 ص 105، وثقات ابن حبان: ج 9 ص 122، وتهذيب التهذيب: ج 9 ص 466 - 467، وتهذيب الكمال (485 / 26). وتقريب التهذيب (ص: 508).
- 36 مسنداليزار - البحر الزخار (452 / 1).
- 37 انظر: الجرح والتعديل: ج 8 ص94، وثقات ابن حبان: ج 9 ص130، وتاريخ بغداد: ج 3 ص 247، وسر أعلام النبلاء: ج 12 ص 212، والذهبي، الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من غور، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن

- بسيوي زغلول (بيروت: دار الكتب العلمية) ج 2 ص 212، وتهذيب التهذيب: ج 9 ص 472 - 473، وتهذيب الكمال (499/26)، وتقريب التهذيب (ص: 508).
- 38 مسند البزار - البحر الزخار (54 / 1).
- 39 مسند البزار - البحر الزخار (302 / 7).
- 40 مسند البزار - البحر الزخار (54 / 1).
- 41 انظر: ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط: 1، 1410 هـ / 1990 م) ج 9 ص 165، وأبو زكريا، يحيى بن معين بن عون بن زياد، تاريخ ابن معين (رواية النوري) تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ط: 1، 1399 هـ / 1979 م) ج 2 ص 538، وأبو زكريا، يحيى بن معين بن عون بن زياد، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف (دمشق: دار المأمون للتراث)، ص 43، 44، 202. أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون، سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط: 1، 1408 هـ، 1988 م) ص 317 و 361، و 470. والبخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، التاريخ الكبير (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان) ج 1 ص 220. والمجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط: 1، 1405 هـ / 1985 م) ص 48، والجرح والتعديل: ج 8 ص 318، وثقات ابن حبان: ج 5 ص 349، وسر أعلام النبلاء: ج 5 ص 326، وتذكرة الحفاظ: ج 1 ص 108، والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري (بيروت: دار الكتاب العربي، ط: 2، 1413 هـ - 1993 م) ج 5 ص 136، وميزان الاعتدال: ج 4 ص 8171، وتهذيب التهذيب: ج 9 ص 445 - 451، تهذيب الكمال ج 26 ص 419، تقريب التهذيب (ص: 506).
- 42 مسند البزار - البحر الزخار (54 / 1).
- 43 انظر: طبقات ابن سعد: ج 9 ص 250، وتاريخ الدوري: ج 2 ص 543، وتاريخ السداسي، ص: 1، 2، 525، والتاريخ الكبير: ج 7 ص 132، والجرح والتعديل: ج 8 ص 204، وثقات ابن حبان: ج 7 ص 459، وسر أعلام النبلاء: ج 8 ص 43 - 121، وتذكرة الحفاظ: ج 1 ص 207 - 213، وتهذيب التهذيب: ج 10 ص 5 - 9، وتهذيب الكمال ج 27 ص 91، وتقريب التهذيب (ص: 516).
- 44 مسند البزار - البحر الزخار (302 / 7).
- 45 مسند البزار - البحر الزخار (277 / 8).
- 46 انظر: طبقات ابن سعد ج 6 ص 392، وتاريخ الدوريج ج 2 ص 357، الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، العليل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس (الرياض - دار الحناني، ط: 2، 1422 هـ / 20 01 م) ج 1 ص 383، والتاريخ الكبير ج 5 ص 347، وثقات المجلي، ص 34، وسوالات الأجرى لأبي داود ج 5 ص 47، والمقبلي أبو حفص، محمد بن عمرو بن موسى، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي (بيروت - دار المكتبة العلمية، ط: 1، 1404 هـ / 1984 م) ج 2 ص 347، والجرح والتعديل ج 5 ص 282، وثقات ابن حبان ج 7 ص 92، وسر أعلام النبلاء ج 9 ص 136، وتذكرة الحفاظ ج 1 ص 228، وميزان الاعتدال ج 2 ص 585، وتهذيب الكمال ج 17 ص 386، وتهذيب التهذيب ج 6 ص 265 - 266، تقريب التهذيب ص: 349.
- 47 مسند البزار - البحر الزخار (47 / 9).



- 48 انظر: تاريخ يحيى برواية الدوري ج 2 ص 263، وابن الجنيدي، ص 41، وعلل أحمد ج 1 ص 197، والتاريخ الكبير ج 4 ص 280، وثقات المعجلي ص وسؤالات الآجري لأبي داود ج 4 ص 8، والجرح والتعديل ج 4 ص 403، وثقات ابن حبان ج 1 ص 193، وابن عدي، أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض (بيروت: الكتب العلمية، ط: 1، 1418هـ-1997م) ج 2 ص 95، وسير أعلام النبلاء ج 7 ص 28، وتاريخ الإسلام ج 6 ص 202، وميزان الاعتدال ج 2 ص 294، ومهذب الكمال ج 13 ص 47. ومهذب التهذيب ج 4 ص 391، وتقريب التهذيب (ص: 272).
- 49 مسند البزار - البحر الزخار (9/ 334).
- 50 انظر: تاريخ الدوري ج 2 ص 548، وعلل أحمد ج 1 ص 83، وج 2 ص 31 و 294، والتاريخ الكبير ج 7 ص 419، والجرح والتعديل ج 8 ص 325، وثقات ابن حبان ج 7 ص 503، وتاريخ الإسلام ج 6 ص 273، ومهذب الكمال ج 7 ص 199. ومهذب التهذيب ج 10 ص 34، وتقريب التهذيب (ص: 519).
- 51 مسندالبزار - البحر الزخار (11/ 296).
- 52 مسند البزار - البحر الزخار (13/ 224).
- 53 مسند البزار - البحر الزخار (17/ 20).
- 54 مسندالبزار - البحر الزخار (1/ 208).
- 55 مسندالبزار - البحر الزخار (3/ 224).
- 56 مسندالبزار - البحر الزخار (11/ 296).
- 57 انظر: الجرح والتعديل ج 1 ص 303. وثقات ابن حبان ج 1 ص 40، ومهذب الكمال ج 3 ص 332. والتاريخ الكبير ج 1 ص 10، وتقريب التهذيب (ص: 114).
- 58 مسند البزار - البحر الزخار (13/ 224).
- 59 انظر: تاريخ الدارمي، ص 204، وعلل أحمد ج 1 ص 75، وج 2 ص 202، والتاريخ الكبير ج 8 ص 3، وسؤالات الآجري لأبي داود ج 5 ص 29، والجرح والتعديل ج 8 ص 328، وثقات ابن حبان ج 9 ص 194، وسير أعلام النبلاء ج 9 ص 209، والمعراج ج 1 ص 328، وميزان الاعتدال ج 4 ص 101، ومهذب الكمال ج 27 ص 483، ومهذب التهذيب ج 10 ص 120 - 121، تقريب التهذيب (ص: 529).
- 60 مسند البزار - البحر الزخار (17/ 20).
- 61 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 304، وعلل أحمد ج 2 ص 249، والتاريخ الكبير ج 8 ص 397، والجرح والتعديل ج 9 ص 203، وثقات ابن حبان ج 9 ص 283، وسير أعلام النبلاء ج 10 ص 169، مهذب الكمال ج 32 ص 314، ومهذب التهذيب ج 11 ص 382، تقريب التهذيب (ص: 607).
- 62 مسندالبزار - البحر الزخار (3/ 224).
- 63 انظر: طبقات ابن سعد ج 9 ص 224، والتاريخ الكبير ج 6 ص 257 والجرح والتعديل ج 6 ص 22، وثقات ابن حبان ج 7 ص 123، وسؤالات البرقاني للدارقطني ص 309، وتاريخ الإسلام ج 6 ص 97، مهذب الكمال ج 18 ص 463، ومهذب التهذيب ج 6 ص 438، وتقريب التهذيب (ص: 367).
- 64 مسندالبزار - البحر الزخار (11/ 294).
- 65 انظر: طبقات ابن سعد ج 5 ص 487، وتاريخ الدوري ج 2 ص 319، وعلل أحمد ج 1 ص 227، 242، 388، 407، والتاريخ الكبير ج 5 ص 171، وثقات المعجلي ص 30، والجرح والتعديل ج 5 ص 111، وثقات ابن حبان ج 5 ص 34،

- والكمال لابن عدي ج 2 ص 124، وميزان الاعتدال ج 2 ص 442، ومهذب الكمال ج 15 ص 279. ومهذب التهذيب ج 5 ص 314 - 315، تقريب التهذيب (ص: 313)
- 66 مهذب الكمال في أسماء الرجال ج 16 ص 384.
- 67 انظر: طبقات ابن سعد ج 6 ص 366، وتاريخ الدوري ج 2 ص 340، والتاريخ الكبير ج 6 ص 108، وسؤالات الأجرى ج 5 ص 43، وثقات المعلي ص 32، والجرح والتعديل ج 6 ص 162، وابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي، المبروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، ط: 1، 1396هـ) ج 2 ص 159، والكمال لابن عدي ج 2 ص 314، وميزان الاعتدال ج 2 ص 741، مهذب الكمال ج 16 ص 384. ومهذب التهذيب ج 6 ص 102 - 103، تقريب التهذيب (ص: 332).
- 68 مسند البزار - البحر الزخار (4/ 125).
- 69 انظر: تاريخ الدوري ج 2 ص 451، والتاريخ الكبير ج 6 ص 649، والجرح والتعديل ج 6 ص 409، وثقات ابن حبان ج 7 ص 220، وميزان الاعتدال ج 3 ص 429، مهذب الكمال ج 22 ص 203. ومهذب التهذيب ج 8 ص 93 - 94، تقريب التهذيب (ص: 426).
- 70 مسند البزار - البحر الزخار (15/ 191).
- 71 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 259، وتاريخ يحيى برواية الدوري ج 2 ص 145، وتاريخ الدارمي ص 298، وعلل أحمد ج 1 ص 18، 37، 76، 112، 146، 275، 276، 328، 352، 374، 377، والتاريخ الكبير ج 3 ص 592، وثقات المعلي ص 13، وسؤالات الأجرى لأبي داود ج 3 ص 244، وج 4 ص 6، 13، وج 5 ص 2، 11، والجرح والتعديل ج 3 ص 392، وتاريخ الإسلام ج 6 ص 60، وسير أعلام النبلاء ج 6 ص 190 - 193، وتذكرة الحفاظ ج 1 ص 149، وميزان الاعتدال ج 1 ص 466، مهذب الكمال ج 8 ص 177، ومهذب التهذيب ج 3 ص 120 - 122، تقريب التهذيب (ص: 191).
- 72 مسند البزار - البحر الزخار (2/ 145).
- 73 التاريخ الكبير ج 8 ص 410 والجرح والتعديل ج 9 ص 236 وميزان الاعتدال ج 4 ص 477.
- 74 مسند البزار - البحر الزخار (13/ 238).
- 75 ميزان الاعتدال ج 4 ص 85، الجرح والتعديل ج 8 ص 399، والكمال لابن عدي ج 8 ص 191.
- 76 مسند البزار - البحر الزخار (14/ 78).
- 77 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 227، والتاريخ الكبير ج 4 ص 359، وثقات المعلي ص 26، الجرح والتعديل ج 4 ص 490، وثقات ابن حبان ج 4 ص 396، وسير أعلام النبلاء ج 4 ص 601 - 603، وتاريخ الإسلام ج 4 ص 129، وميزان الاعتدال ج 2 ص 24، ومهذب الكمال ج 13 ص 451، ومهذب التهذيب ج 5 ص 31، تقريب التهذيب (ص: 283).
- 78 مسند البزار - البحر الزخار (9/ 133).
- 79 مسند البزار - البحر الزخار (13/ 303).
- 80 انظر: تاريخ يحيى برواية الدوري ج 2 ص 126، وعلل أحمد ج 1 ص 42، 255، والتاريخ الكبير ج 2 ص 693، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، ط: 1، 1396هـ) ص 124، والجرح والتعديل ج 3 ص 570، والمبروحين لابن حبان ج 1 ص 248، والكمال لابن عدي ج 2 ص 21، وميزان الاعتدال ج 1 ص 2190، ومهذب الكمال ج 7 ص 120. ومهذب التهذيب ج 2 ص 435، وتقرير التهذيب (ص: 175).

- 81 مسند البزار - البحر الزخار (46/9).
- 82 طبقات ابن سعد ج 7 ص 243، وتاريخ الدوري ج 2 ص 493، وتاريخ الدارمي ص 718، وعلل أحمد ج 1 ص 136، 389، والتاريخ الكبير ج 7 ص 935، والضعفاء والمتروكون للنسائي ص 508، والجرح والتعديل ج 7 ص 854، والمجروحين لابن حبان ج 2 ص 222 - 223، والكامل لابن عدي ج 3 ص 14، وتاريخ الإسلام ج 5 ص 292، وميزان الاعتدال ج 3 ص 941، ومذهب الكمال ج 24 ص 122، ومذهب التهذيب ج 8 ص 418 - 419، تقريب التهذيب (ص: 459).
- 83 مسند البزار - البحر الزخار (52/9).
- 84 انظر: الكامل لابن عدي ج 2 ص 141. الجرح والتعديل ج 1 ص 220 ومذهب الكمال ج 2 ص 424، تقريب التهذيب (ص: 101).
- 85 مسند البزار - البحر الزخار (422/10).
- 86 انظر: تاريخ الدارمي ص 43 و399، والتاريخ الكبير ج 4 ص 278، وسؤالات الآجري لأبي داود ج 3 ص 248، وج 5 ص 6، 13، وضعفاء النسائي، ص 261، والجرح والتعديل ج 4 ص 101، والمجروحين لابن حبان ج 1 ص 350، والكامل لابن عدي ج 2 ص 56، وميزان الاعتدال ج 2 ص 619، ومذهب الكمال ج 12 ص 242، تقريب التهذيب (ص: 260).
- 87 مسند البزار - البحر الزخار (187/11).
- 88 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 485، وتاريخ الدوري ج 2 ص 556، وعلل أحمد ج 2 ص 56، 186، 200، والتاريخ الكبير ج 7 ص 597، وسؤالات الآجري لأبي داود ج 5 ص 31، والجرح والتعديل ج 8 ص 249، وثقات ابن حبان ج 9 ص 179، والمجروحين ج 3 ص 13 - 14، وميزان الاعتدال ج 4 ص 428، ومذهب الكمال ج 27 ص 395، ومذهب التهذيب ج 10 ص 94، تقريب التهذيب (ص: 526).
- 89 مسند البزار - البحر الزخار (177/1).
- 90 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 354، والتاريخ الكبير ج 8 ص 116، وثقات المعجلي ص 58، وسؤالات الآجري ج 4 ص 2، والجرح والتعديل ج 9 ص 800، وثقات ابن حبان ج 9 ص 262، وسمو أعلام النبلاء ج 11 ص 71، والعبر ج 1 ص 451، وميزان الاعتدال ج 4 ص 636، ومذهب الكمال ج 31 ص 543، ومذهب التهذيب ج 11 ص 280، تقريب التهذيب (ص: 597).
- 91 مسند البزار - البحر الزخار (252/13).
- 92 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 299، والتاريخ الكبير ج 3 ص 115، وسؤالات الآجري لأبي داود ج 3 ص 235، والجرح والتعديل ج 3 ص 335، وثقات ابن حبان ج 1 ص 134، وميزان الاعتدال ج 2 ص 815، ومذهب الكمال (9/260)، تقريب التهذيب (ص: 212) ومذهب التهذيب ج 3 ص 301.
- 93 مسند البزار - البحر الزخار (113/9).
- 94 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 275، وتاريخ الدوري ج 2 ص 627، والتاريخ الكبير ج 8 ص 585، والجرح والتعديل ج 9 ص 141، وثقات ابن حبان ج 5 ص 495 و ج 7 ص 559، والكامل لابن عدي ج 3 ص 193، والعبر ج 1 ص 218، وتاريخ الإسلام ج 6 ص 321، وميزان الاعتدال ج 4 ص 324، ومذهب الكمال ج 30 ص 406، ومذهب التهذيب ج 11 ص 104، تقريب التهذيب (ص: 579).
- 95 مسند البزار - البحر الزخار (277/2).
- 96 انظر: طبقات ابن سعد ج 6 ص 361، وتاريخ الدوري ج 2 ص 344، وعلل أحمد ج 1 ص 334، والتاريخ الكبير ج 5 ص 835، والجرح والتعديل ج 5 ص 255، والمجروحين لابن حبان ج 2 ص 54، والكامل لابن عدي ج 2 ص 174،

- وميزان الاعتدال ج 2 ص 812، تهذيب الكمال ج 16 ص 515، وتهذيب التهذيب ج 6 ص 136 - 137، تقريب التهذيب (ص: 336) .
- 97 مسندالبزار - البحر الزخار (12 / 168).
- 98 انظر: التاريخ الكبير ج 5 ص 653، وضعفاء النسائي ص 336، والجرح والتعديل ج 5 ص 799، والمهروحين لابن حبان ج 2 ص 21، والكامل لابن عدي ج 2 ص 133، وسمر أعلام النبلاء ج 9 ص 320، وميزان الاعتدال ج 2 ص 642، تقريب التهذيب (ص: 326) وتهذيب الكمال ج 16 ص 198، وتهذيب التهذيب ج 6 ص 49.
- 99 مسندالبزار - البحر الزخار (18 / 223).
- 100 انظر: الملل لأحمد ج 1 ص 55، 196، والتاريخ الكبير ج 2 ص 125 وثقات المعلي ص 6، والجرح والتعديل ج 1 ص 413 وتهذيب الكمال ج 4 ص 79. وتهذيب التهذيب ج 1 ص 439 - 440. تقريب التهذيب (ص: 122).
- 101 مسندالبزار - البحر الزخار (4 / 55).
- 102 انظر: علل أحمد ج 2 ص 47، والتاريخ الكبير ج 7 ص 350، وثقات المعلي ص 52، والجرح والتعديل ج 8 ص 100، وثقات ابن حبان ج 5 ص 406، وتاريخ الاسلام ج 4 ص 205، وتهذيب التهذيب ج 10 ص 261 - 262، تقريب التهذيب (ص: 543) وتهذيب الكمال ج 28 ص 368.
- 103 مسندالبزار - البحر الزخار (3 / 285).
- 104 انظر: التاريخ الكبير ج 1 ص 355، والجرح والتعديل ج 7 ص 582، وثقات ابن حبان ج 7 ص 393، وج 9 ص 53، وميزان الاعتدال ج 3 ص 716، وتهذيب الكمال ج 25 ص 414. وتهذيب التهذيب ج 9 ص 237 - 238، تقريب التهذيب (ص: 485).
- 105 مسندالبزار - البحر الزخار (3 / 320).
- 106 انظر: طبقات ابن سعد ج 9 ص 225، والتاريخ الكبير ج 7 ص 649، والجرح والتعديل ج 8 ص 188، وثقات ابن حبان ج 7 ص 486، تهذيب الكمال ج 28 ص 583) وتهذيب التهذيب ج 10 ص 323 - 324، تقريب التهذيب (ص: 548).
- 107 مسندالبزار - البحر الزخار (4 / 308).
- 108 انظر: طبقات ابن سعد ج 6 ص 379، وتاريخ الدوري ج 2 ص 493، والتاريخ الكبير ج 7 ص 104، وثقات المعلي ص 45، والجرح والتعديل ج 7 ص 453، والمهروحين لابن حبان ج 2 ص 226، والكامل لابن عدي ج 3 ص 18، وتاريخ الاسلام ج 6 ص 270، وميزان الاعتدال ج 3 ص 929، وتهذيب الكمال ج 24 ص 100، وتهذيب التهذيب ج 8 ص 409 - 410، تقريب التهذيب (ص: 459).
- 109 مسند البزار - البحر الزخار (4 / 213).
- 110 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 246، والتاريخ الكبير ج 4 ص 248، والجرح والتعديل ج 4 ص 304، وثقات ابن حبان ج 1 ص 168، وتاريخ الاسلام ج 5 ص 22، وتهذيب التهذيب ج 4 ص 140، وتقريب التهذيب (ص: 246). وتهذيب الكمال ج 11 ص 260.
- 111 مسندالبزار - البحر الزخار (6 / 301).
- 112 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 516، وتاريخ الدارمي ص 625، والتاريخ الكبير ج 7 ص 215، وثقات المعلي ص 44، والجرح والتعديل ج 7 ص 29، وثقات ابن حبان ج 7 ص 292، وتاريخ الاسلام ج 5 ص 290، وتهذيب التهذيب ج 8 ص 197 - 198، وتهذيب الكمال ج 22 ص 556، تقريب التهذيب (ص: 437).
- 113 مسند البزار - البحر الزخار (5 / 393).

- 114 انظر: التاريخ الكبير ج 2 ص 522، والجرح والتعديل ج 3 ص 71، وتاريخ بغداد ج 7 ص 330، والعبر ج 1 ص 453، وسر أعلام النبلاء ج 12 ص 192، وميزان الاعتدال ج 1 ص 499 - 500، ومهذب التهذيب ج 2 ص 289 - 290، ومهذب الكمال ج 6 ص 191، تقريب التهذيب (ص: 274).
- 115 مسند البزار - البحر الزخار (300 / 6).
- 116 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 513، وتاريخ الدارمي ص 412، والتاريخ الكبير ج 4 ص 735، والجرح والتعديل ج 4 ص 676، وثقات ابن حبان ج 1 ص 192، وتاريخ الاسلام ج 4 ص 123، تقريب التهذيب (ص: 270)، ومهذب الكمال ج 12 ص 611.
- 117 مسند البزار - البحر الزخار (267 / 7).
- 118 انظر: التاريخ الكبير ج 5 ص 467، وثقات المعجلي ص 36، والجرح والتعديل ج 5 ص 894، وثقات ابن حبان ج 7 ص 157، وتاريخ الاسلام ج 6 ص 247، ومهذب التهذيب ج 7 ص 69، مهذب الكمال ج 19 ص 216. تقريب التهذيب (ص: 377).
- 119 مسند البزار - البحر الزخار (407 / 8).
- 120 انظر: تاريخ الدوري ج 2 ص 341، والتاريخ الكبير ج 6 ص 685، وثقات المعجلي ص 32، والجرح والتعديل ج 6 ص 42، وثقات ابن حبان ج 7 ص 120، والكامل لابن عدي ج 2 ص 312، وسر أعلام النبلاء ج 7 ص 334، وميزان الاعتدال ج 2 ص 766، ومهذب التهذيب ج 6 ص 109 - 110، تقريب التهذيب (ص: 333) مهذب الكمال ج 16 ص 409.
- 121 مسند البزار - البحر الزخار (10 / 9).
- 122 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 518، وتاريخ الدوري ج 2 ص 313، والتاريخ الكبير ج 5 ص 358 و 552 / 9، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص 334، والجرح والتعديل ج 5 ص 398، والمروحين لابن حبان ج 2 ص 40، والكامل لابن عدي ج 2 ص 140، وسر أعلام النبلاء ج 10 ص 405، وميزان الاعتدال ج 2 ص 383، والعبر ج 1 ص 387، ومهذب التهذيب ج 5 ص 256: 261، تقريب التهذيب (ص: 308) مهذب الكمال ج 15 ص 98.
- 123 مسند البزار - البحر الزخار (150 / 13).
- 124 انظر: التاريخ الكبير ج 6 ص 269، والجرح والتعديل ج 6 ص 868، والمروحين لابن حبان ج 2 ص 96، والكامل لابن عدي ج 2 ص 255، وسر أعلام النبلاء ج 9 ص 426، وميزان الاعتدال ج 3 ص 532، ومهذب التهذيب ج 7 ص 134 - 135، تقريب التهذيب (ص: 385) مهذب الكمال ج 19 ص 428.
- 125 مسند البزار - البحر الزخار (190 / 1).
- 126 انظر: طبقات ابن سعد ج 9 ص 201 - 202، وتاريخ الدوري ج 2 ص 243، 283، 329، والتاريخ الكبير ج 5 ص 576، وثقات المعجلي ص 31، وسؤالات الآجري لأبي داود ج 4 ص 14، و 5 ص 35، 38، والجرح والتعديل ج 5 ص 706، والمروحين لابن حبان ج 2 ص 3، والكامل لابن عدي ج 2 ص 112، وسر أعلام النبلاء ج 6 ص 204، وميزان الاعتدال ج 2 ص 536، وتاريخ الاسلام ج 6 ص 90، ومهذب التهذيب ج 6 ص 13 - 15، مهذب الكمال ج 16 ص 78. تقريب التهذيب (ص: 321).
- 127 مسند البزار - البحر الزخار (201 / 1).
- 128 انظر: طبقات ابن سعد ج 6 ص 354، وتاريخ الدارمي ص 344، والتاريخ الكبير ج 8 ص 511، وثقات المعجلي ص 56، وسؤالات الآجري ج 5 ص 33، والجرح والتعديل ج 9 ص 34، وثقات ابن حبان ج 5 ص 492، والمروحين ج 3 ص

- 78، والكامل لابن عدي ج 3 ص 189، والميزان ج 4 ص 362، وتاريخ الاسلام ج 6 ص 314، وهذيب التهذيب ج 11 ص 138، تقريب التهذيب (ص: 582) هذيب الكمال ج 31 ص 35.
- 129 مسند البزار = البحر الزخار (4/309).
- 130 انظر: طبقات ابن سعد ج 6 ص 379، وتاريخ الدوري ج 2 ص 493، والتاريخ الكبير ج 7 ص 104، وثقات العجلي ص 45، والجرح والتعديل ج 7 ص 980، والمهروحين لابن حبان ج 2 ص 226، والكامل لابن عدي ج 3 ص 18، وتاريخ الايلام ج 6 ص 270، وميزان الاعتدال ج 3 ص 929، وهذيب التهذيب ج 8 ص 409 - 410، تقريب التهذيب (ص: 459) وهذيب الكمال ج 24 ص 100.
- 131 مسند البزار = البحر الزخار (10/26).
- 132 مسند البزار = البحر الزخار (4/308).
- 133 انظر: تاريخ الاسلام ج 1 ص 231 وهذيب التهذيب ج 2 ص 129، هذيب الكمال ج 5 ص 191. تقريب التهذيب (ص: 144).
- 134 مسند البزار = البحر الزخار (16/243).
- 135 انظر: تاريخ اللوري ج 2 ص 347، والدارمي ص 474، وعلل احمد ج 1 ص 88، والتاريخ الكبير ج 5 ص 335، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص 361، والجرح والتعديل ج 5 ص 111، والمهروحين لابن حبان ج 2 ص 50، والكامل لابن عدي ج 2 ص 166، وسير أعلام النبلاء ج 6 ص 411، وميزان الاعتدال ج 2 ص 866، وتاريخ الاسلام ج 6 ص 222 وهذيب التهذيب ج 6 ص 173 - 176، وتقريب التهذيب (ص: 340). وهذيب الكمال ج 17 ص 102.
- 136 مسند البزار = البحر الزخار (10/159).
- 137 انظر: هذيب التهذيب ج 6 ص 140، تقريب التهذيب (ص: 336). هذيب الكمال ج 16 ص 529.
- 138 هذيب الكمال ج 2 ص 184.
- 139 تقريب التهذيب (ص: 93).
- 140 هذيب الكمال ج 3 ص 85.
- 141 انظر: طبقات ابن سعد ج 9 ص 224. والكامل لابن عدي ج 2 ص 84 والجرح والتعديل ج 1 ص 169 والضعفاء للنسائي ص 29 تقريب التهذيب (ص: 107). والميزان ج 1 ص 227 وهذيب الكمال ج 3 ص 86. وهذيب التهذيب ج 1 ص 295 - 296.
- 142 مسند البزار = البحر الزخار (13/240).
- 143 انظر: التاريخ الكبير ج 2 ص 767، وضعفاء النسائي ص 134، والجرح والتعديل ج 3 ص 744، والمهروحين لابن حبان ج 1 ص 255، والكامل لابن عدي ج 2 ص 275، وتاريخ الاسلام ج 5 ص 237، والعسر ج 1 ص 276، وميزان الاعتدال ج 1 ص 121، وهذيب التهذيب ج 2 ص 340، تقريب التهذيب (ص: 172) وهذيب الكمال ج 7 ص 10.
- 144 مسند البزار = البحر الزخار (15/275).
- 145 انظر: التاريخ الكبير ج 1 ص 396 والكامل لابن عدي ج 2 ص 130، والمهروحين لابن حبان ج 1 ص 131، والجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي (باكستان - دار النشر: حديث اكادمي) ص 25. والكامل لابن عدي ج 2 ص 130. والضعفاء للنسائي ص 285، تقريب التهذيب (ص: 102) وهذيب الكمال ج 2 ص 450.
- 146 مسند البزار = البحر الزخار (13/478).

- 147 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 483، والتاريخ الكبير ج 5 ص 681، وأحوال الرجال للحواري ص 331، وضعفاء الثنائي ص 324، والجرح والتعديل ج 5 ص 824، والمجروحين لابن حبان ج 2 ص 22، والكامل لابن عدي ج 2 ص 114، وتاريخ الإسلام ج 6 ص 219، وميزان الاعتدال ج 2 ص 591، ومهذب التهذيب ج 5 ص 389 - 390. تقريب التهذيب (ص: 320) ومهذب الكمال ج 16 ص 29).
- 148 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 169).
- 149 انظر: التاريخ الكبير ج 3 ص 445، وسؤالات الآجري لأبي داؤد ج 3 ص 234، وضعفاء الثنائي ص 219، والجرح والتعديل ج 3 ص الترجمة 277، والمجروحين لابن حبان ج 1 ص 308، والكامل لابن عدي ج 1 ص 375، وميزان الاعتدال ج 2 ص 824، ومهذب التهذيب ج 3 ص 305، تقريب التهذيب (ص: 213) ومهذب الكمال ج 9 ص 271.
- 150 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 187).
- 151 انظر: تاريخ الدوري ج 2 ص 310، والدارمي ص 595، والتاريخ الكبير ج 4 ص 194، وج 5 ص 307، وسؤالات الآجري لأبي داؤد ج 3 ص 116، والضعفاء والمتروكون للسنائي ص 343، والجرح والتعديل ج 5 ص 336، والمجروحين لابن حبان ج 2 ص 9، والكامل لابن عدي ج 2 ص 124، وميزان الاعتدال ج 2 ص 353، ومهذب التهذيب ج 5 ص 237، تقريب التهذيب (ص: 306) ومهذب الكمال ج 15 ص 31.
- 152 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 403).
- 153 انظر للتفصيل: تاريخ الدوري ج 2 ص 510، وتاريخ الدارمي ص 794، والتاريخ الكبير ج 1 ص 154، وضعفاء الثنائي ص 535، والجرح والتعديل ج 7 ص 254، والمجروحين لابن حبان ج 2 ص 274، والكامل لابن عدي ج 3 ص 55، وميزان الاعتدال ج 3 ص 380، ومهذب التهذيب ج 9 ص 115 - 117، تقريب التهذيب (ص: 474). ومهذب الكمال ج 25 ص 60.
- 154 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 414).
- 155 انظر: تاريخ الدوري ج 2 ص 22، والدارمي ص 130، 527، والتاريخ الكبير ج 5 ص 22، وأحوال الرجال للحواري ص 220، والضعفاء والمتروكين للسنائي ص 360، والجرح والتعديل ج 5 ص 107، والمجروحين لابن حبان ج 2 ص 57، والكامل لابن عدي ج 2 ص 162، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ص 331، وسير أعلام النبلاء ج 8 ص 309، وميزان الاعتدال ج 2 ص 868، والمعبر ج 1 ص 282، ومهذب التهذيب ج 6 ص 177 - 179، ومهذب الكمال ج 17 ص 114.
- 156 مسندالبزار - البحر الزخار (16 / 247).
- 157 مسندالبزار - البحر الزخار (16 / 294).
- 158 مسندالبزار - البحر الزخار (3 / 112).
- 159 مسندالبزار - البحر الزخار (5 / 294).
- 160 انظر: طبقات ابن سعد ج 6 ص 326، وتاريخ الدوري ج 2 ص 127، والتاريخ الكبير ج 3 ص 65، وأحوال الرجال للحواري ص 25، وضعفاء الثنائي ص 129، والجرح والتعديل ج 3 ص 873، والمجروحين لابن حبان ج 1 ص 246، والكامل لابن عدي ج 2 ص 27 وتاريخ الإسلام ج 5 ص 62، وميزان الاعتدال ج 1 ص 215، ومهذب التهذيب ج 2 ص 445، تقريب التهذيب (ص: 176) ومهذب الكمال ج 7 ص 165.
- 161 مسندالبزار - البحر الزخار (13 / 473).
- 162 مسندالبزار - البحر الزخار (15 / 269).

- 163 ذكره البخاري في تاريخه الكبير ج 1 ص 430 . الجرح والتعديل ج 1 ص 272 والمروحين لابن حبان ج 1 ص 173  
والكامل لابن عدي ج 2 ص 179 تهذيب الكمال ج 3 ص 262.
- 164 مسندالبزار - البحر الزخار (15 / 281).
- 165 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 400).
- 166 انظر: الجرح والتعديل ج 1 ص 208. والتاريخ الكبير ج 1 ص 379، والكامل لابن عدي ج 2 ص 145. والضعفاء  
للنسائي ص 18. وثقات ابن حبان ج 1 ص 26. تقريب التهذيب (ص: 99). تهذيب الكمال ج 2 ص 397.
- 167 مسندالبزار - البحر الزخار (5 / 46).
- 168 انظر: طبقات ابن سعد ج 6 ص 341، والتاريخ الكبير ج 6 ص 3062، وثقات المعجلي ص 27، والجرح والتعديل ج 6  
ص 192، وثقات ابن حبان ج 7 ص 256، وتاريخ الاسلام ج 5 ص 263، وميزان الاعتدال ج 2 ص 406، تقريب  
التهذيب (ص: 286) تهذيب الكمال ج 13 ص 537.
- 169 تحرير علوم الحديث لعبدالله الجديع (1 / 392).
- 170 مسندالبزار - البحر الزخار (2 / 286).
- 171 انظر: طبقات ابن سعد ج 6 ص 315، وتاريخ اللبوري ج 2 ص 452، والتاريخ الكبير ج 6 ص 662، وثقات المعجلي  
ص 42، وسوالات الآجري لأبي داود ج 3 ص 162، والجرح والتعديل ج 6 ص 421، وثقات ابن حبان ج 5 ص 183،  
وسر أعلام النبلاء ج 5 ص 196، وتذكرة الحفاظ ج 2 ص 121، وتاريخ الاسلام ج 4 ص 286، وميزان الاعتدال ج 3  
ص 447، وتهذيب التهذيب ج 8 ص 102 - 103، تقريب التهذيب (ص: 426) تهذيب الكمال ج 22 ص 232.
- 172 مسندالبزار - البحر الزخار (13 / 65).
- 173 انظر: علل أحمد ج 1 ص 129، وج 2 ص 331، 332، والتاريخ الكبير ج 7 ص 187، وضعفاء النسائي ص 575،  
والجرح والتعديل ج 8 ص 563، والمروحين لابن حبان ج 3 ص 23، والكامل لابن عدي ج 3 ص 127، وميزان  
الاعتدال ج 3 ص 432، وتهذيب التهذيب ج 10 ص 27، تقريب التهذيب (ص: 518) وتهذيب الكمال ج 27 ص  
175.
- 174 مسند البزار - البحر الزخار (10 / 22).
- 175 مسندالبزار - البحر الزخار (8 / 373).
- 176 مسندالبزار - البحر الزخار (5 / 320).
- 177 مسندالبزار - البحر الزخار (12 / 33).
- 178 مسندالبزار - البحر الزخار (15 / 277).
- 179 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 109).
- 180 مسندالبزار - البحر الزخار (15 / 281).
- 181 مسندالبزار - البحر الزخار (3 / 159).
- 182 ينظر للتفصيل: العلل لأحمد ج 1 ص 337، والتاريخ الكبير ج 2 ص 549، وضعفاء النسائي ص 149، والجرح والتعديل  
ج 3 ص 116، والمروحين لابن حبان ج 1 ص 229، والكامل لابن عدي ج 1 ص 241، وتاريخ الاسلام ج 6 ص  
171، والمعراج ج 1 ص 219، وتهذيب التهذيب ج 2 ص 304 - 308، تقريب التهذيب (ص: 162). تهذيب الكمال  
ج 6 ص 265.
- 183 مسندالبزار - البحر الزخار (11 / 138).
- 184 مسندالبزار - البحر الزخار (17 / 171).



- 185 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 465).
- 186 مسندالبزار - البحر الزخار (17 / 139).
- 187 مسندالبزار - البحر الزخار (17 / 179).
- 188 مسندالبزار - البحر الزخار (17 / 144).
- 189 انظر: تاريخ البخاري ج 2 ص 506، والجرح والتعديل ج 3 ص 24، والمروحين لابن حبان ج 1 ص 233، وميزان الاعتدال ج 1 ص 837، وتاريخ الاسلام ج 6 ص 54، ومذهب التهذيب ج 2 ص 271، مذهب الكمال ج 6 ص 128. تقريب التهذيب (ص: 160).
- 190 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 284).
- 191 انظر: التاريخ الكبير ج 8 ص 999، والجرح والتعديل ج 9 ص 638، وثقات ابن حبان ج 9 ص 263، والعصر ج 1 ص 429، وميزان الاعتدال ج 4 ص 532، ومذهب التهذيب ج 11 ص 227، تقريب التهذيب (ص: 597). مذهب الكمال ج 31 ص 370.
- 192 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 74).
- 193 انظر: طبقات ابن سعد ج 9 ص 242، وتاريخ الدوري ج 2 ص 593، وتاريخ الدارمي ص 32، والتاريخ الكبير ج 7 ص 242، والجرح والتعديل ج 8 ص 686، والمروحين لابن حبان ج 2 ص 234، والكامل لابن عدي ج 3 ص 131، والعصر ج 1 ص 221، وميزان الاعتدال ج 4 ص 895، ومذهب التهذيب ج 10 ص 356 - 360، مذهب الكمال ج 29 ص 104. تقريب التهذيب (ص: 552).
- 194 مذهب الكمال ج 5 ص 488.
- 195 انظر: طبقات ابن سعد ج 6 ص 337، وتاريخ الدوري ج 2 ص 103، والتاريخ الكبير ج 3 ص 388، وضعفاء النسائي ص 121، والجرح والتعديل ج 3 ص 382، والمروحين لابن حبان ج 1 ص 271، والكامل لابن عدي ج 1 ص 292، وميزان الاعتدال ج 1 ص 467، ومذهب التهذيب ج 2 ص 217 218، تقريب التهذيب (ص: 154) مذهب الكمال ج 5 ص 488.
- 196 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 133).
- 197 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 240).
- 198 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 242).
- 199 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 243).
- 200 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 256).
- 201 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 226).
- 202 انظر: طبقات ابن سعد ج 7 ص 272، وتاريخ الدوري ج 2 ص 262، والدارمي ص 11، والتاريخ الكبير ج 4 ص 277، وثقات العملي ص 25، وسؤالات الآجري لأبي داؤد ج 3 ص 290، 327، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص 302، والجرح والتعديل ج 4 ص 172، والمروحين لابن حبان ج 1 ص 368، والكامل لابن عدي ج 2 ص 93، وسير أعلام النبلاء ج 7 ص 303، ومذهب التهذيب ج 4 ص 380، ومذهب الكمال ج 13 ص 8، تقريب التهذيب (ص: 271).
- 203 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 285).
- 204 مسندالبزار - البحر الزخار (13 / 399).
- 205 مسندالبزار - البحر الزخار (14 / 46).

- 206 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 292).
- 207 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 187).
- 208 انظر: التاريخ الكبير ج 1 ص 55. والكامل لابن عدي ج 2 ص 228، تقريب التهذيب (ص: 105).
- 209 مسندالبزار - البحر الزخار (2 / 144).
- 210 مسندالبزار - البحر الزخار (2 / 161).
- 211 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 161).
- 212 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 192).
- 213 انظر: طبقات ابن سعد ج 5 ص 319، وعلل أحمد ج 1 ص 90، 211، وثقات المعجلي ص 38، وتهذيب التهذيب ج 7 ص 219، وتهذيب الكمال ج 20 ص 128.
- 214 مسندالبزار - البحر الزخار (11 / 368).
- 215 انظر: التاريخ الكبير ج 2 ص 219، والجرح والتعديل ج 2 ص 201، وميزان الاعتدال ج 1 ص 420، وتهذيب التهذيب ج 2 ص 109، وتهذيب الكمال ج 5 ص 116، تقريب التهذيب (ص: 141).
- 216 مسندالبزار - البحر الزخار (6 / 291).
- 217 مسندالبزار - البحر الزخار (10 / 68).
- 218 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 196).
- 219 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 205).
- 220 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 206).
- 221 مسندالبزار - البحر الزخار (1 / 449).
- 222 مسندالبزار - البحر الزخار (10 / 52).
- 223 مسندالبزار - البحر الزخار (10 / 62).
- 224 مسندالبزار - البحر الزخار (9 / 310).